

المحكمة العليا لولاية واشنطن

في ما يتعلق بموضوع مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة

بما أن، نظام واشنطن القضائي مبني على مبدأ أساسي هو سهولة الوصول الى النظام القضائي لكل الأشخاص؛ و

بما أن، الإسجابة للحاجات القانونية لذوي الدخل المحدود او المتوسط والآخرين ممن يعانون من حواجز الوصول المتباينة أو ممن هم ضعفاء ، والحاجة للقيادة والتنسيق الفعال لجهود تحقيق المساواة في العدالة المدنية في ولاية واشنطن، أسست المحكمة العليا مجلس الوصول إلى العدالة كجهاز دائم مكلف بمسؤولية التأكيد على اعلى مستوى من الوصول العدالة للأشخاص ذوي الدخل المحدود او المتوسط والآخرين ممن يعانون من الحواجز المتباينة للوصول إلى نظام العدالة المدني. بالإضافة الى ذلك امرت المحكمة العليا مجلس الوصول إلى العدالة العمل على ترويج وتطوير وتطبيق منهج مبادرات تحسن من وفرة المصادر الضرورية لنشاطات المساواة في العدالة المدنية ، تطوير وتطبيق برامج جديدة وإجراءات مبتكرة صممت لتوسيع القدرة على الوصول إلى العدالة في ولاية واشنطن، وترويج إستجابة نظام العدالة المدني إلى حاجات أولئك الذين يعانون من المعاملة المتباينة أو حواجز الوصول الغير متكافئة؛ و بما أن، في العمل على إنجاز تلك المسؤوليات، أدرك مجلس الوصول إلى العدالة بأن التطورات في تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، بضمن ذلك الإنترنت، تشكل تحديات هامة إلى الوصول الكامل والمتساوي إلى نظام العدالة، تلك التكنولوجيا تستطيع تزويد المزيد من الطرق للوصول إلى العدالة ، لكنها تستطيع إدامة الحواجز الحالية ويخلق حواجز جديدة. قرر المجلس أن عليه التخطيط والتصرف بشكل فعال لإستغلال الفائدة من الفرصة لتحطيم أو تقليل هذه الحواجز ولخلق وسائل فعالة من الوصول إلى نظام العدالة وتزيد كمية ونوعية العدالة المزودة لكل الأشخاص في ولاية واشنطن؛ و

بما أن، في 2001 حوّل و كلف مجلس الوصول إلى العدالة لجنة للعمل على مبادرة عريضة وشاملة لخلق كيان من المبادئ الأساسية الموثوق بها و إقترح المجلس العمل إستنادا

على ذلك لضمان أن التكنولوجيا الحالية والمستقبلية تزيد الفرص وتزيل حواجز الوصول إلى والإستخدام الفعّال لنظام العدالة، و بذلك يحسّن نوعية العدالة لكل الأشخاص في ولاية واشنطن، و

بما أن، على مدى ثلاثة أعوام، أنجز المجلس واللجنة مسؤولية التدخّل الشامل و تطوير "مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة"، بمرافقة التعليقات والعمل المقترح المستند على ذلك؛ و مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة أقرّت من قبل مجلس الإدارة القضائية، لجنة نظام المعلومات القضائية، مجلس أمناء رابطة قضاة المحكمة العليا، مجلس أمناء رابطة قضاة محاكم المنطقة و المحاكم البلدية، مجلس محافظين جمعيّة محاميين ولاية واشنطن، لجنة الأقليات والعدالة، لجنة الجنس والعدالة ، المدعي العام، والمجلس العامّ للتعليم القانوني ؛ و بما أن، نظام المعلومات القضائي لخدمة محاكم ولاية واشنطن خلق من قبل المحكمة العليا في عام 1976 لكي يشغّل من قبل المكتب الإداري للمحاكم على اساس القاعدة القضائية، و المكتب الإداري للمحاكم مكلف بمعالجة قضايا نشر البيانات، الأجهزة، الإتصال بالأنظمة الأخرى، بالأمن، وأولويات العمل؛ و

بما أن، بالتنسيق مع نية هذا الأمر، و تطبيقا لقانون واشنطن (2.68.050)، على محاكم هذه الولاية، و من خلال نظام المعلومات القضائي، تروّيج وتسهيل الوصول إلكتروني للمعلومات والخدمات القضائية إلى العامة بلا أي كلفة أو القليل من الكلفة وباستعمال التكنولوجيا القادرة على أن تكون مستعملة من قبل الأفراد الذين لا يملكون قدرة تقنية عالية و من قبل الأفراد العاجزين، و؛

بما أن، تطبيق مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة لتوجيه إستعمال التقنية في نظام عدالة دولة واشنطن مرغوب به وملئم؛ و بما أن، النشر العريض لمبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة سيروّج إستعمالهم و سيتبع ذلك الوصول إلى العدالة لكل الأفراد؛ الآن، لذا، و بموجب هذا نأمر:

(أ) مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة المرفق بهذا الأمر تذكر القيم، المعايير، والنية لتوجيه إستعمال التكنولوجيا في نظام محكمة ولاية واشنطن و إستعمال التكنولوجيا من قبل كلّ الآخرين سواء كانوا أشخاص، وكالات، أو أجسام تحت سلطة هذه المحكمة. هذه المبادئ يجب أن تؤخذ بالإعتبار مع القوانين الأخرى الحاكمة وقواعد المحكمة في تقرير الإستعمال الملائم للتكنولوجيا في إدارة المحاكم وقضايا المحكمة، و في تقرير الإستعمال الملائم للتكنولوجيا من قبل كلّ الأفراد الآخرين والوكالات والكيانات تحت سلطة هذه المحكمة.

(ب) مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة و هذا الأمر سينشران بشكل عاجل مع قواعد محكمة واشنطن وعلى موقع الإنترنت لجمعية محامي ولاية واشنطن، وعلى موقع الإنترنت للمحاكم الذي يديره المكتب الإداري للمحاكم.

اللغة التمهيدية التالية يجب أن تسبق مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة في كلّ مثل هذه المنشورات ومواقع الإنترنت:

"مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة طوّرت من قبل مجلس الوصول إلى العدالة لتأكيد أن تلك التكنولوجيا تحسّن و لا تقلل من الوصول إلى العدالة نوعية العدالة لكلّ الأفراد في ولاية واشنطن. التعليقات من قبل مجلس الوصول إلى العدالة التي ترافق المبادئ توضح النية بأن تستعمل المبادئ لتكون عملية وفعالة لكل من العاملين في نظام العدالة ومستعملي نظام العدالة، و بأن لا تخلق أو تشكل المبادئ القاعدة لحقوق جديدة أو تخلق تفويضات غير ممولة. مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة أقرت من قبل مجلس الإدارة القضائية، لجنة نظام المعلومات القضائية، مجلس أمناء رابطة قضاة المحكمة العليا، مجلس أمناء رابطة قضاة محاكم المنطقة و المحاكم البلدية، مجلس محافظين جمعية محامي ولاية واشنطن، لجنة الأقليات والعدالة، لجنة الجنس والعدالة، المدعي العام، والمجلس العام للتعليم القانوني."

(ج) المكتب الإداري للمحاكم بالتعاون مع مجلس الوصول إلى العدالة ولجنة نظام

المعلومات القضائية ستزود المحكمة العليا بتقرير سنوي عن إستعمال مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة في نظام محكمة ولاية واشنطن و عن إستعمال هذه المبادئ من قبل كلّ الأشخاص، والوكالات، والكيانات الأخرى تحت سلطة هذه المحكمة.

التاريخ: 3 ديسمبر/كانون الأول 2004 في أولمبيا، واشنطن.

مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة في ولاية واشنطن

تبنتها المحكمة العليا لولاية واشنطن
ديسمبر/كانون الأول 3, 2004

مبادرة لمجلس الوصول إلى العدالة في ولاية واشنطن

تمهيد

إستعمال التكنولوجيا في نظام عدالة ولاية واشنطن عليه أن يحمي و يرتقي بالحقّ الأساسي في المساواة في الحصول على العدالة. هناك حاجة معيّنة لتجنّب خلق أو زيادة الحواجز، و حاجة لتخفيض أو إزالة الحواجز الحالية لأولئك الذين قد يستثنوا مثل أولئك الذين ليسوا ممثّلين من قبل محامي.

يفترض هذا البيان معنى واسع لمفهوم الحصول على العدالة، و يتضمّن هذا المفهوم فرصة حقيقية، سواء كانت مباشرة أو من خلال أشخاص آخرين: (1) في المطالبة بحق أو دفاع، في خلق أو فرض أو تعيدّل أو التفرغ من إلّتزام قانوني في أيّ منتدى؛ (2) في إكتساب المعلومات الإجرائية أو المعلومات الأخرى الضرورية (أ) لتأكيد إدّعاء أو دفاع، أو (ب) لخلق أو فرض أو تعيدّل أو التفرغ من إلّتزام قانوني في أيّ منتدى، أو (ج) لتحسين إمكانية الحصول على نتيجة عادلة؛ (3) في المشاركة في المداوولات كشاهد أو محلف؛ و (4) في إكتساب المعلومات حول أنشطة المحاكم أو الاجهزة الأخرى لحل النزاع. إضافة الى ذلك، الحصول على العدالة يتطلّب إجراءات عادلة، التي تتضمّن، الإلتزام بالوقت و تقليل التكلفة. الإجراءات العادلة تتطلب "الشفافية" مما يعني ان يتيح النظام للعامة ان ترى من داخل نظام العدالة و ليس فقط من خارجه و ترى قواعده و معاييره و إجراءاته و عملياته، و خصائصه و أنماطه الأخرى لكي تقيّم كلّ سمات عمل النظام، بشكل خاص عدالته، فعاليته، و كفاءته.

لذا، فإن مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة تنص القيم والمبادئ الحاكمة التي ستوجّه إستعمال التكنولوجيا في نظام عدالة ولاية واشنطن

تعليق على "التمهيد"

الحصول على العدالة حقّ أساسي في ولاية واشنطن، ومحكمة الولاية العليا إعترفت وسعت لحماية ذلك الحقّ في تأسيس هيئة الحصول على العدالة. من منطلق أنّ التكنولوجيا تستطيع التأثير على الحصول على العدالة، المراد من مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة هو تأمين بيانات عامّة ذات تطبيق واسع ومؤسسة لحلّ قضايا معيّنة قد تظهر. الأجزاء المختلفة من هذه الوثيقة يجب أن تقرأ ككل.

إستعمال التعريف الواسع للمصطلحات المستعملة ضمن هذه الوثيقة من الشروط الضرورية لضمان الحماية الكاملة لقيم القانون العام و القانون الدستوري. المصطلحات المستعملة في هذه الوثيقة يجب أن تفهم وتترجم في ذلك الضوء.

هذه المبادئ لا تتطلب إنفاقات إضافية، لا تخلق حقوق جديدة، أو تبطل أو تعدّل أيّ قاعدة. بالأحرى، هذه المبادئ تتطلب أن ينظر صناع قرار نظام العدالة الى حق الحصول على العدالة، أن يتخذوا بعض الخطوات حين تخطيط أو تطبيق تكنولوجيا قد تؤثر على الحصول على العدالة، وحين الإمكان، أن يستعملوا التكنولوجيا لتحسين الوصول إلى العدالة.

المجال

مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة تنطبق على كل المحاكم، كل كتبة المحكمة و اداريي المحكمة، و على كل الأشخاص أو الأجزاء التي تأتي تحت سلطة صياغة القوانين في المحكمة. على هذه المبادئ أيضا أن تعمل كدليل لكل العاملين الاخرين في نظام عدالة واشنطن.

”العاملين الاخرين في نظام عدالة واشنطن“يعني كل الحكوميون والهيئات غير الحكومية المشتركة في حل النزاعات و في صياغة القوانين وكل الأشخاص والكيانات التي قد تمثل، تساعد، أو تزود المعلومات إلى الأشخاص الذين مثلوا أمام مثل هذه الهيئات.

تتضمّن "التكنولوجيا" كل وسائل الاتصالات والإرسال الإلكتروني وكل الآليات والوسائل المستعملة لإنتاج، خزن، إسترجاع، تجميع، إرسال، إتصال، نشر، تفسير، تقديم، أو تطبيق المعلومات.

تعليق على "المجال"

الصيغة المستعملة في هذا المستند تعمد لتوضيح أن مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة إلزامية فقط لأولئك الأشخاص أو الأجهزة التي تأتي ضمن مجال سلطة محكمة الولاية العليا لسن القوانين. على أية حال، نتمنى ونحثّ تطبيق واستعمال هذه المبادئ وقيمهم على نحو واسع في كافة أنحاء نظام العدالة.

من المقصود أيضا أن يواصل التطبيق الكامل لمبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة في حال أن كلّ أو أيّ جزء من أداء، تطبيق، أو إنجاز واجب، إلتزام، مسؤولية، مشروع، أو مهمة قد إنتقل أو حوّل إلى كيان أو شخص آخر، عام أو خاص، الذي عادة لا تنطبق عليه تلك المبادئ.

إنّ تعريف كلمة "التكنولوجيا" المقصود بها أن تكون شاملة بدلا من حصرية.

متطلب الوصول إلى العدالة

الحصول على نتيجة عادلة يتطلب الوصول إلى نظام العدالة. إستعمال التكنولوجيا في نظام العدالة يجب أن يخدم في الترويج الى الوصول المتساوي إلى العدالة والترويج لفرصة المشاركة المتساوية في نظام العدالة للجميع. إدخال التكنولوجيا أو التغيير في إستعمال التكنولوجيا يجب أن لا يقلل من الوصول أو الإشتراك، وحين الإمكان، سيرتقي بالوصول والإشتراك.

تعليق على "متطلب الوصول إلى العدالة"

هذا المبدأ يدمج بين الإرتقاء بالوصول الى العدالة من خلال التكنولوجيا و الإعتراف بمبدأ "أولاً، لا تؤذي". إنّ النية هي الترويج لإستعمال التكنولوجيا للتقدّم بمبدأ الوصول إلى العدالة، و لإبقاء التركيز على ما هو عملي مع الحماية ضدّ إنتقاص حق الوصول، ولتشجيع التقدّم، الإبداع، والتجريب.

التكنولوجيا و النتائج العادلة

إنّ اهمّ هدف لنظام العدالة هو إنجاز نتيجة عادلة من خلال الإجراءات العادلة من قبل صنّاع القرار النزهاء والحسني الإطّلاع. سيستعمل وسيرتقي نظام العدالة بالتكنولوجيا لإنجاز ذلك الهدف وسيرفض، يقلل من، أو يعدّل أيّ إستعمال قد يخفّض إمكانية إنجاز ذلك الهدف.

تعليق على "التكنولوجيا و النتائج العادلة"

ذكر "الإجراءات العادلة" يعيد تأكيد أن الإجراءات العادلة أساسية للحصول على النتيجة العادلة. ذكر "صنّاع القرار الحسني الإطّلاع" يؤكّد الدور المحتمل للتكنولوجيا في جمع، تنظيم، وتقديم معلومات لكي يستلم أحد صنّاع القرار الكمية المثالية والنوعية من المعلومات لكي تزيد الى أقصى حد من إمكانية تحقيق النتيجة العادلة.

الإففتاح والسرية

نظام العدالة له المسؤولية الثنائية بأن يكون مفتوحا إلى العامة وأن يحم السرية الشخصية. التكنولوجيا يجب أن تصمّم وتستعمل لتقابل كلتا المسؤوليات.

إستعمال التكنولوجيا قد يخلق أو يكبرّ النزاع بين قيم الإففتاح والسرية الشخصية. في مثل هذه الظروف، على صنّاع القرار أن ينشغلوا في عملية موازنة حذرة، تأخذ بعين الإعتبار كلتا القيم وأغراضهم الدفينة، وعليهم أن يحققوا الحد الأقصى من التأثيرات المفيدة و التقليل من التأثيرات الضارة.

تعليق على "الإففتاح والسرية"

يؤكد هذا المبدأ بأنّ قيم الإففتاح والسرية ليسا بالضرورة في نزاع، بشكل خاص متى صمّمت واستعملت التكنولوجيا بطريقة توفر أفضل حماية، وحين الإمكان، تحسّن كلّ قيمة. و لكن، عندما يصبح تجنب النزاع مستحيل، من الضروري إعتبار تأثيرات التكنولوجيا على كلتا السرية والإففتاح. يتطلّب المبدأ بأنّ ينشغل صنّاع القرار في عملية موازنة تأخذ بعين الإعتبار كلتا القيم بعناية وأسبابهم الجوهرية الدفينة وأهدافهم، تزن تأثيرات التقنية المحتملة، و يتم إستعمال التكنولوجيا عندما يقرّروا بأنّ التأثيرات المفيدة أكثر من التأثيرات الضارة.

ينطبق المبدأ على كل من محتوى نظام العدالة وعملياته، بالإضافة إلى متطلبات المسؤولية والشفافية. هذه المتطلبات قد تعني أشياء مختلفة و تعتمد على سواء كان إستعمال التكنولوجيا يتضمّن إجراءات المحكمة الداخلية أو يتضمّن الوصول إلى وإستعمال نظام العدالة من قبل العامة.

التأكيد على حيادية المنتدى

إنّ وجود منتدى محايد وسهل الوصول وشفاف لحل النزاعات هو شيء أساسي في نظام عدالة ولاية واشنطن. التطوّرات في التكنولوجيا قد تولّد أنظمة بديلة لحل النزاعات التي لا تملك هذه الخصائص، لكن التي، و على الرغم من هذا، تجذب المستعملين الذين يريدون الفوائد من التكنولوجيا المتوفرة. المشاركون والممثلون في نظام عدالة ولاية واشنطن عليهم أن يستعملوا كلّ الوسائل الملائمة لضمان وجود المنتديات المحايدة والسهولة الوصول و الشفافة و المتوافقة مع التكنولوجيا الجديدة و عليهم أن يخفّضوا المطالب على إستعمال المنتديات التي لا تلبي المتطلبات الأساسية مثل الحياد، إمكانية الوصول، والشفافية.

تعليق على "التأكيد على حيادية المنتدى"

الأنظمة البديلة لحل النزاعات الناتجة عن التكنولوجيا (بضمن ذلك أنظمة حل النزاعات على الإنترنت) حقل سريع النمو مما يثير العديد من القضايا لنظام العدالة. يؤكّد هذا المبدأ على أهمية تطبيق القيم والمتطلبات الأساسية لنظام العدالة وكلّ مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة في هذا الحقل، مع التوضيح بأنّه ليس هناك تغيير في القانون الحاكم.

هذا المبدأ لم يقصد به إعاقة إستعمال نظام الوساطة، الذي قد تساعد سرية الإجراءات والبيانات والمناقشات فيه في توصّل إلى تسوية بين الأطراف؛ بشرط أن الأطراف يبقى باستطاعتها الوصول إلى منتدى محايد وشفاف في حال فشل التسوية.

تحقيق الحدّ الأقصى من الوعي والإستعمال العامّ

الحصول على العدالة يتطلّب بأنّ تتوفر لدا العامة معلومات مفهومة حول نظام العدالة، وموارده، ووسائل الوصول اليه. نظام العدالة عليه أن الترويج المستمر للمعرفة العامّة ولفهم الأدوات التي توفرها التكنولوجيا للحصول على العدالة بتطوير ونشر المعلومات والمواد باوسع قدر بالأشكال وبالوسائل التي تستطيع الوصول الى أكبر عدد وتشكيلة ممكنة من الناس.

تعليق على "تحقيق الحد الأقصى من الوعي والإستعمال العام"

بينما التأكيد على الوعي العامّ وفهم التقنيات المتعلقة بالوصول الى العدالة واجب عامّ مفروض على كلّ الفروع الحكومية، هذا المبدأ يعترف بشكل واضح بأنّ المسؤولية الأساسية تقع على عاتق نظام العدالة نفسه. كما هو منصوص في التعليق على التمهيد، لا شئ من مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة، يتطلب إنفاقا جديدا أو يخلق حقوقا جديدة. في نفس الوقت، المخططين وصنّاع القرار يجب أن يظهروا حساسية إلى حاجات، إمكانيات، و قيود المستعملين المتوقعين لنظام العدالة.

إيصال أدوات الوصول إلى العدالة إلى الجمهور يجب أن تحصل من خلال الوسائل الفعّالة. على سبيل المثال، يمكن أن توصف على الراديو أو في إعلانات خدمة التلفزيون العامة معلومات حول الأكشاك حيث يمكن أن تملأ إستمارات الحماية ضد العنف المنزلي وتحفظ إلكترونيا. المثال الآخر هو تزويد المعلومات على الأوراق أو الملصقات في المكتبات أو المراكز الإجتماعية. يمكن أيضا أن ترسل المعلومات على موقع الإنترنت للمجلس العامّ لتعليم القانون أو على موقع الإنترنت لبرنامج محليّ أو في عموم الولاية للمساعدة القانونية. يمكن إستعمال قارئ الويب المسموع لذوي القيود البصرية أو قيود معرفة القراءة والكتابة. الوسائل قد تكون بكثرة و اختلاف الناس وخصائص السكان.

أفضل الممارسات

لضمان تطبيق مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة، أولئك المحكومين بهذه المبادئ عليهم استعمال مفهوم "أفضل الممارسات" في الإجراءات أو المعايير. يشجّع الممثلون الآخرون في نظام العدالة على استعمال أفضل الممارسات في استعمال الإجراءات أو المعايير.

مفهوم أفضل الممارسات عليه إرشاد استعمال التكنولوجيا لحماية وتحسين إمكانية الوصول إلى العدالة والترويج للمساواة في الوصول إلى العدالة. مفهوم أفضل الممارسات سيوفر طريقة فعّالة ومنتظمة أيضا في تقييم استعمال التكنولوجيا في ضوء كلّ القيم وأهداف هذه المبادئ.

تعليق على "أفضل الممارسات"

هذا المبدأ يهدف لتزويد التوجيه لضمان أن تلك القيم والطرق المفصّل عنها في أماكن أخرى من مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة ستطبق لأقصى حدّ ممكن في الحقيقة اليومية لنظام العدالة والناس الذين يخدمون بنظام العدالة. إنّ الهدف تلك الأدوات والمصادر العملية العالية النوعية تكون متوفرة للاعتبار، استعمال، تقييم، وتحسين التقنيات في كلّ أجزاء نظام العدالة. هذا المبدأ و مبادئ التكنولوجيا للحصول على العدالة تعمد على تشجيع التقدّم، والإبداع، و التجريب بهدف زيادة قدرة الجميع على الوصول إلى العدالة. بهذه الأهداف في الذهن، تشجّع بشدّة تطوير وتبني النماذج لأفضل الممارسات في عموم الولاية.